"البيان التقييمي لبعثة الشبكة العربية حول انتخابات مجلس الأمة الكويتي"

الكويت – كانون الأول/ديسمبر 2020

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

البيان التقييمي حول إنتخابات مجلس الأمة الكويتي 2020

الكويت – كانون الأول/ديسمبر 2020

مقدمة

قام وفد من الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، بالتعاون مع الشريك الوطني في الكويت "جمعية الشفافية الكويتية"، بمتابعة الأجواء المرافقة لإنتخابات مجلس الأمة الكويتي التي أجريت يوم 5 ديسمبر 2020.

تهتم الشبكة العربية بالقضايا المرتبطة بديمقراطية العمليات الانتخابية والإصلاح الإنتخابي في المنطقة العربية وقد استطاعت منذ تأسيسها عام 2009 متابعة وتقييم الانتخابات في العديد من الدول العربية. وهي تعمل على دراسة وتحليل البيئة التشريعية والقانونية التي تجري في ظلها الإنتخابات، بالإضافة الى تقديم الاقتراحات التطويرية والتوصيات الهادفة الى تعزيز ديمقراطية الانتخابات في هذه الدول استناداً الى المعايير الدولية المعتمدة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (7) من الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان باريس الخاص بحرية ونزاهة الإنتخابات 1994، وكذلك مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمراقبين الدوليين الصادرة عن الأمم المتحدة 2005، ومعايير الإصلاح الإنتخابي في العالم العربي الصادرة عن الشبكة.

تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالشكر للشعب الكويتي على الإستضافة الطيبة وبشكل خاص شريكها الوطني في الكويت "جمعية الشفافية الكويتية" على الدعوة لمواكبة انتخابات مجلس الأمة الكويتي وكافة التسهيلات والجهود التي بذلتها من أجل إنجاح هذه البعثة. والشكر موصول لكافة الأطراف والقوى التي استقبلتنا للوقوف عند رأيها من العملية الديمقراطية في الكويت.

التقت البعثة خلال تواجدها في الكويت بكل من إدارة شؤون الانتخابات والهيئة العامة لمكافحة الفساد ووزير العدل، وكذلك عدد من المرشحين والمرشحات والمبادرات الشبابية والنسائية، كما راقبت البعثة يوم الاقتراع في 31 مركزاً موزّعين على كافة الدوائر. استطاع الفريق بناءً على اللقاءات التي قام بها ومواكبة يوم الإقتراع ميدانياً أن يشكل صورة وافية عن مجريات العملية الإنتخابية، وقد أعد البيان أدناه استناداً إلى ذلك.

المناخ السياسي العام

جرت انتخابات مجلس الأمة الكويتي "أمة 2020"، بُعيد تسلم صاحب السمو الأمير نواف الأحمد الصباح الحكم في نهاية شهر أيلول/سبتمبر الفائت، وسط أجواء تتسم بالتغيير في العملية السياسية في البلاد بداياتها انتخابات مجلس الأمة.
أجريت هذه الانتخابات بعدما أتم مجلس عام 2016 ولايته الكاملة، في مرحلة اقتصادية حرجة من تاريخ البلاد في ظل تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية وزيادة في الإنفاق الحكومي.

يأتي قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات في زمن جائحة كورونا، ترجمة لعملية تداول السلطة، وعلى الرغم من تبني الشبكة لخيار الإدارات المستقلة للانتخابات وهو لم يكن متوفرا، إلّا أن الإدارة المولجة بتنظيم هذه العملية، بذلت مجهوداً من

أجل إنجاحها وإتاحة الفرصة للمواطنين في ممارسة حقهم الدستوري في اختيار ممثليهم. تعاونت أربع جهات رسمية لادارة هذه الانتخابات (المجلس الأعلى للقضاء، وزارة العدل، وزارة الداخلية ووزارة الصحة) ما أعطى المزيد من الطمأنينة للناخبين.

تعتبر الشبكة أن النظام الانتخابي المعتمد، يشكل تحدياً أساسياً في وجه عملية الاصلاح، حيث ان الصوت الواحد غير المتحول يؤدي إلى غياب البرامج الانتخابية من جهة، ومن ثم صعوبة اقرار الاصلاحات المطلوبة في ظل غياب تكتلات نيابية تحمل مشروعاً مشتركاً من جهة أخرى. إن وصول افراد لا جماعات الى المجلس أثر وسيؤثر حتماً على المسار التشريعي وبالتالي على الإصلاحات البنيوية على المستويات الاقتصادية والخدماتية والسياسية. وبحسب المعايير الدولية فإن حجم الدوائر ربطاً بعدد المقاعد يحتاج الى مراجعة لأنه لا يؤمن المساواة في قوة الصوت الانتخابي.

في ظل جائحة كورونا مُنع المرشحون والمرشحات من تنظيم الحملات الانتخابية ومن إجراء الزيارات الميدانية للدواوين والتجمعات الشعبية، لذلك اقتصرت الحملة الانتخابية بغالبها على قدرة كل مرشح/ة في الوصول إلى وسائل الاعلام الخاص او عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي حدّ من تكافؤ الفرص بينهم في عرض رؤاهم الانتخابية.

وإذ تحترم الشبكة الثقافات والعادات والتقاليد المحلية، إلا أنها ترى بأن الانتخابات الفرعية تؤثر بشكل كبير على المزاج الانتخابي في اي دائرة، إذ بنتيجتها تنحسر المنافسة في الدوائر على مقاعد محدودة الأمر الذي يقوض من فرص التغيير الحقيقي الذي تطمح له دولة الكويت وشعبها.

فبعكس اغلب التوقعات، شارك الناخبون بكثافة حيث وصلت نسبة التصويت الى ارقام قياسية قاربت الـ 70% في بعض الدوائر، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الانتخابات التي تجري في أعرق الديمقراطيات.

كما أن نسبة التغيير المرتفعة في أعضاء مجلس الامة التي وصلت الى 60%، تعتبر بمثابة رسالة واضحة من الشعب الكويتي للتعبير عن عدم الرضى عن أداء عدد كبير من أعضاء المجلس القديم.

من جهة أخرى ورغم أن نسبة الناخبات تتعدى الـ 62% من إجمالي عدد الناخبين إلا أن ذلك لم يتبلور في النتائج، فتراجع عدد النساء في المجلس من 4 سيدات عام 2009 إلى سيدة واحدة عام 2016 وصفر عام 2020 مما يتطلب اتخاذ التدابير الضرورية لضمان حسن تمثيل المرأة .

الإطار القانوني

جرت انتخابات مجلس الامة الكويتي وفق دستور سنة 1962 والقانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته. يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً[1] يتوزّعون على 5 دوائر انتخابية[2] على أن ينتخب في كل دائرة 10 أعضاء انتخاباً عاماً، سرياً ومباشراً.

وقد سبق للشبكة ان وضعت ملاحظات تفصيلية حول الإطار القانوني، والتي تضمن ديمقراطية ونزاهة وعدالة التمثيل، و بالاستناد إلى المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات، وعليه نستعرض عدداً من الملاحظات دون الدخول في تفاصيلها:

[1] المادة 80 من الدستور الكويتي
[2] القانون رقم 42 لسنة 2006

- إن تقسيم الدوائر الانتخابية إلى خمسة، وتوزيع المقاعد بالتساوي بين كل الدوائر بعدد 10 مقاعد لكل دائرة (بحسب نص القانون رقم 20 لسنة 2102[3])، لا يراعي مبدأ المساواة في الحجم التمثيلي للمقعد ووزن الصوت الانتخابي لكل ناخب/ة (على سبيل المثال: يبلغ عدد الناخبين في الدائرة الثانية 64965 ناخباً والذي تقدّر نسبته بـ 11.4% من إجمالي عدد الناخبين في جميع الدوائر، فيما يبلغ عدد الناخبين في الدائرة الخامسة 166222 ناخباً، أي بنسبة 29.3 %)
- اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول يشكل عائقاً أمام مبدأ العدالة الانتخابية ويحد من التنافس المبني على البرامج الانتخابية
- ان تحديد السن الأدنى للانتخاب بـ 21 سنة و30 سنة للترشّح يعدّ مرتفعاً بالمقارنة مع التجارب الأخرى في المنطقة العربية ومع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى إقصاء الشباب وتهميشهم
- عدم وجود أي تشريعات أو إجراءات تعزز المشاركة السياسية للمرأة وتضمن تمثيلها قلص عدد المرشحات الى 33 مرشحة من إجمالي عدد المرشحين البالغ 395 مرشّحا، أي بنسبة 8,35% وهي نسبة ضعيفة جدا، هذا علما أنه لم يكتب الفوز لأي مرشحة من المرشحات)
- عدم وجود ادارة انتخابية مستقلة (عن السلطة التنفيذية) تسهر على تنظيم وإدارة العملية الانتخابية
- عدم تحديد مهل قانونية وفترات انتخابية واضحة (بالنسبة لشطب أسماء المرشحين والطعون المقدمة في هذا الخصوص على سبيل المثال)
- عدم لحظ القانون للإنفاق الانتخابي خصوصاً في ما يتعلق بالسقف الأعلى للصرف وغياب المعايير والإجراءات الواضحة لضبط الإعلام والإعلان الانتخابيين
- لا ينص القانون الانتخابي على وجود فترة صمت انتخابي قبل يوم الاقتراع

الملاحظات الخاصة بيوم الاقتراع

توزعت فرق الشبكة على مختلف الدوائر الانتخابية لمواكبة يوم الاقتراع ميدانياً بحيث تمت زيارة 31 مركزاً انتخابياً من بينها أحد المراكز المخصّصة لاقتراع الأشخاص المصابين بكورونا. من خلال هذه المراقبة الميدانية تم تسجيل الملاحظات التالية:

<u>الايجابيات</u>

- توافر كافة المواد واللوازم الخاصة بعملية الاقتراع ووجود إرشادات توجيهية لمساعدة الناخبين في كافة مراكز الاقتراع
- وجود لجان طبية في مختلف المراكز ومتطوعين من الهلال الأحمر الكويتي
- تعاون رجال الأمن والقضاة مع المراقبين وتسهيل دخولهم الى المراكز واللجان باستثناء لجنة واحدة
- جهوزية كافة المراكز لاستقبال الأشخاص ذوي الاعاقة الحركية وكبار السن من خلال استخدام الطوابق السفلية ووجود المنحدرات
- التزام رؤساء اللجان بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على استكمال عملية التصويت والحرص على سرية اقتراعهم
- وجود مراقبين محليين في أغلب المراكز التي تمت زيارتها من قبل البعثة
- تواجد مندوبين\ات للمرشحين\ات في كافة اللجان وتفاوت أعدادهم بين اللجان

[3] https://gulfpolicies.org/attachments/article/2350/%20مرسوم%20باعادة%20تحديد%20الدوائر%20الانتخابية%20لعضوية%20مجلس%20الامة%20-%20الكوي20.pdf

السلبيات

- بعض المعايير الدولية غير مستوفاة في ورقة الاقتراع (حجم الخط صغير، عدم تواجد مساحات كافية بين الأسماء، عدم وجود صور للمرشحين)، وكذلك عدم وجود تعليمات واضحة بالنسبة للإشارة التي يجب على الناخب استخدامها لتحديد اسم المرشّح الذي اختاره
- وجود دعاية انتخابية لبعض المرشحين داخل وخارج مراكز الاقتراع (توزيع مأكولات على الناخبين، وجود تجمّعات لمناصري المرشحين، استخدام أدوات تحمل صور وأسماء المرشحين داخل اللجان)
- تفاوت في الإجراءات عند التحقق من هوية الأشخاص في الفترة الصباحية لجهة الطلب من الشخص نزع الكمامة للتثبّت من الهوية وقد لاحظ الفريق التزاماً أكبر بهذا الإجراء في الفترة المسائية
- اكتظاظ وفوضى أمام وداخل عدّة مراكز ولجان انتخابية وعدم احترام التباعد الجسدي في بعضها
- وضع منصات التصويت في بعض اللجان بموازاة النوافذ والأبواب الزجاجية أو بشكل متقارب ممّا أدّى إلى تهديد سرية الاقتراع
- عدد المسجّلين في كل لجنة يتراوح بين 750 و 1400 مسجلاً وهو عدد كبير اجمالاً بحسب المعايير الدولية ، ممّا أدّى الى الاكتظاظ وعدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي

لا بد من الإشادة بالإجراءات المتبعة في المراكز الخاصة باقتراع الأشخاص المصابين بكورونا لجهة التشدّد في تطبيق الإجراءات الصحية وتنظيم الدخول بدقة عالية والاستعداد التام لدى فريق العمل.

التوصيات القانونية والإجرائية

- الإسراع في إقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات وإناطة كافة الأمور المتعلقة بإدارة وتنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها بها
- تعديل قانون الانتخابات بما يتوافق مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات وأن يشمل ذلك النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر
- ضرورة تعزيز تمثيل المرأة في الإنتخابات عبر تشريع نظام "الكوتا" بما لا يقل عن نسبة 30% من المقاعد
- تقليص العدد المعتمد بالنسبة لتوزيع المسجلين في اللجان بما يتوافق والمعايير الدولية واعتماد عدد أكبر من المراكز للاقتراع
- تحديد كافة المهل القانونية بشكل واضح وضبط الإعلام والإعلان الانتخابيين بما يضمن تكافؤ الفرص بين المرشحين
- اعتماد ورقة اقتراع تراعي المعايير الدولية في ما يخص الشكل بما في ذلك الخانات المخصصة لوضع علامة التصويت وتحديد هذه العلامات
- خفض سن الاقتراع الى 18 سنة وسن الترشّح الى 22 سنة ممّا يعزّز مشاركة الفئة الشبابية ترشّحا وانتخاباً وتمثيلاً
- تضمين التشريعات الانتخابية المواد التي تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية المراقبة

الكويت في 7 ديسمبر 2020
فريق الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات